Saudi Foreign Policy towards Iraq 2015-2019: a Stage of Openness and Regional Competition

Assistant Prof. Dr. Mithaq Khairallah Jallud
University of mosul
Head of Political and Strategic Studies Department
E-mail: Dr.mithaq_jalood@uomosul.edu.iq

Abstract:

One of the most important features and advantages of Saudi foreign policy is that it is not multilateral. The file of foreign policy in the hands of the king, his ministers and senior princes of the royal family (the influential) and their instruments is the Ministry of Foreign Affairs, if there was an intersection in the trends the final word will be of the king. Since the emergence of the two countries as two countries, Saudi foreign policy toward Iraq has gone through five basic stages, which can be classified as follows the policy of "warm and fluctuating relations" in the period (1926-1975), the policy of "positive openness" (1975-1990), the policy of "estrangement and hostility " (1990-2003), and "lingering and watching " policy ,sometimes with tension 2003-2015), thereafter the policy of "serious openness" has come for the time being. There was a radical change in the Saudi foreign policy towards Iraq in 2015. The role of the Saudi embassy in Baghdad was activated, as well as the possibility of mutual visits at the highest levels, besides some donations and joint economic projects.

Key words: Foreign Policy, Saudi, Iraq, Competition, Positive Openness .

السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق ٢٠١٥-٢٠١٩: مرحلة انفتاح وتنافس اقليمي

أ.م.د. ميثاق خيرالله جلود
جامعة الموصل/ مركز الدراسات الإقليمية
E-mail: Dr.mithaq_jalood@uomosul.edu.iq

الملخص:

من أهم ما يميز السياسة الخارجية السعودية أنها غير متعددة الاطراف، فملف السياسة الخارجية بيد الملك السعودي والوزراء المعنيين بالشأن الخارجي وكبار أمراء الأسرة المالكة(المؤثرين) وأداتهم وزارة الخارجية، فإن حصل تقاطع في وجهات النظر تكون الكلمة الفصل للملك، وقد مرت السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق منذ ظهور البلدين بوصفهما دولتين مستقلتين في القرن العشرين، بخمس مراحل أساس يمكن تصنيفها على النحو الآتي: سياسة "العلاقات الدافئة المتذبذبة" في المدة(١٩٢٦-١٩٧٥) وسياسة "الانفتاح الإيجابي" (١٩٧٥-١٩٩٠) وسياسة "القطيعة والعداء"(١٩٩٠-٢٠٠٣) وسياسة "تَرَيث وراقب" (٢٠٠٣-٢٠١٥)، ومن ثم جاءت سياسة "الانفتاح اللا إيجابي الجاد" بعد عام ٢٠١٥، عندما حصل تغيير جذري في السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق، فقد فتحت السفارة السعودية في بغداد، كذلك فتح المجال لزيارات متبادلة بين مسؤولي البلدين، فضلاً عن بعض التبرعات السعودية للعراق، وعدد من المشاريع الاقتصادية المشتركة.

الكلمات المفتاحية :السياسة الخارجية ،السعودية ،العراق ،التنافس ،الانفتاح

مقدمة :

تعد المملكة العربية السعودية عمق العراق الاستراتيجي، والعكس صحيح، فالعراق أهم وأكبر جيران السعودية، لذا فإن تطوير العلاقات في المجالات كافة تصب في مصلحة الدولتين، وهذا الأمر مطلب يعود بالنفع على شعبي البلدين، وطالما طالبت به النخب الأكاديمية والثقافية الواعية، فالعراق وبعد ما مر به من حروب ومشكلات داخلية وخارجية بحاجة إلى استقرار داخلي وعلاقات جيدة مع محيطه العربي والخليجي بشكل خاص، أما المملكة العربية السعودية فهي دولة مركزية في المنطقة ينبغي عليها رعاية مصالحها وعدم التعامل بسلبية مع الأحداث، وقد تنبهت المملكة العربية السعودية لهذه النقطة فحصل تحول جدي في السياسية الخارجية السعودية تجاه العراق منذ عام ٢٠١٥، ومن هذا المنطلق كُتب هذا البحث.

يهدف البحث إلى وصف وتوثيق مرحلة مهمة من مراحل العلاقات العراقية _ السعودية ولاسيما مرحلة التحول الإيجابي في السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق، فضلاً عن محاولة معرفة وتحليل دوافع ومعوقات هذه السياسة السعودية الجديدة، وفرص نجاحها، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

قسم البحث على خمسة محاور: تناول المحور الأول مفهوم السياسة الخارجية ومراجع صناعة القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية، أما المحور الثاني فقد تطرق إلى جذور السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق منذ إنشاء مملكة نجد والحجاز عام ١٩٢٦ وحتى عام ٢٠٠٣، وفي المحور الثالث سُلط الضوء على أسباب ودوافع المملكة العربية السعودية في سياستها الجادة والإيجابية تجاه العراق، أما المحور الرابع فقد خُصص لمناقشة إجراءات المملكة العربية السعودية الفعلية مع العراق ولاسيما الاتفاقيات والتبرعات، وفي المحور الخامس والأخير بُحث معوقات نجاح المملكة العربية السعودية في سياستها الجديدة تجاه العراق.

أولاً : أُسس السياسة الخارجية السعودية:

بعيداً عن الاستغراق في وصف المدارس الفكرية التي تناولت السياسية الخارجية بالبحث والتحليل، فإن محاولة وضع تعريف واحد للسياسة الخارجية أمر صعب للغاية، بسبب اندماج هذا المجال في جميع مفاصل الدولة على المستويين الداخلي والخارجي، إذ يخطئ من يظن أن السياسة الخارجية مرتبطة بالجهد الخارجي فقط، بل تمتد تأثيراتها في الغالب داخلياً، فضلاً عن اختلاف المدارس النظرية التي تصدت للتعريف بمفاهيم الموضوع[١].

تعد السياسة الخارجية ذراع الدولة الدبلوماسي، وهدفها الأساس تحقيق مصالح الدولة من السياسات والاستراتيجيات المعدة مسبقاً، وقد عُرفت السياسة الخارجية تعريفات عدة وفق المدارس الفكرية السياسية التي تصدت للموضوع[٢] ومن هذه التعريفات : " إنها الخطة التي ترسم مسار العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول والكيانات، تستعمل وسائل متعددة لتحقيق الأهداف، تمتد انعكاساتها داخلياً وخارجياً "، أما العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية فهي كثيرة يمكن إجمالها في أولاً: (متغيرات موضوعية) تشمل الوزن الجيوسياسي للدولة من موقع جغرافي واستقرار النظام السياسي، والقدرات العسكرية والاقتصادية والتماسك الاجتماعي، فضلاً عن واقع المحيط الاقليمي والدولي. ثانياً: (متغيرات ذاتية) تشتمل على إمكانات وتوجهات السياسيين الممسكين بدفة الشؤون الخارجية، إذ تؤثر شخصية وطريقة تفكير وثقافة صانع القرار في اختيار السبل والبدائل في السياسة الخارجية[٣].

يستند القرار السياسي السعودي على مستوى السياسة الخارجية إلى مراجع عدة، في مقدمتها (النظام الأساسي للحكم) الذي يعد بمثابة دستور الدولة، الصادر عام ١٩٩٢، وقد استخدمت هذه التسمية؛ لأن المملكة العربية السعودية تعد القرآن الكريم والسنة النبوية دستور الدولة، وبنظرة فاحصة لفقرات هذا النظام نجده تناول السياسة الخارجية بمفاهيم عامة، إذ لم يتم وضع بنود واضحة المعالم حول مسار السياسة الخارجية للدولة السعودية، فقد وضعت المواد(١، ٢٥، و ٨١) مبادئ عامة لسياسة الدولة بالمجمل، ومنها السياسة الخارجية، فقد جاء في المادة (الأولى) من نظام الحكم : " المملكة العربية السعودية، دولة إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، دستورها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم..." [٤]، أما المادة (الخامسة والعشرون) نصت على:" تحرص الدولة على تحقيق امال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة، وعلى تقوية علاقاتها بالدول الصديقة "[٥]، اما المادة(الحادية والثمانون) فقد اكدت التزام المملكة خارجياً بما عقدته من اتفاقيات والتزامات إذ نصت على :" لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به المملكة العربية السعودية مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات"[٦].

تعد وزارة الخارجية السعودية أول وزارة تم انشاؤها في المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٠[٧]، وقد اضطلع الملك وحكومته في تحديد ملامح السياسة الخارجية، ومن ثم اتخاذ القرارات، ومن أهم مزيات

صناعة القرار السياسي الخارجي السعودي ارتباطه بجهة واحدة هي الملك، ومن يفوضه الملك للتصدي للجهد السياسي الخارجي، بمعنى لا يوجد في المملكة العربية السعودية مؤسسات حكومية متقاطعة، أو جماعات ضغط، ولا معارضة داخلية واضحة المعالم، وبعد الملك وولي عهده ووزرائه يأتي أمراء الأسرة المالكة(المؤثرين)، أما أداة الدولة السعودية في تنفيذ استراتيجيات السياسة الخارجية السعودية فهي وزارة الخارجية، وفي بعض الأحيان تصنع وزارة الخارجية السعودية القرار السياسي الخارجي، لكن في بعض الأحيان يحصل اختلاف في الرأي بين وزارة الخارجية مع ولي العهد أو أمير مؤثر، وهنا يتدخل الملك فيكون رأيه الرأي الفصل بين الطرفين، أما دور وزير الخارجية فتحدده إمكانات ومكانة الوزير، فعلى سبيل المثال كان الأمير(سعود الفيصل) يتمتع بمساحة واسعة في اتخاذ القرار الخارجي لقدراته الخاصة، وثقة الملوك السعوديين والأمراء به، بعد أن شغل هذا المنصب لمدة (٤٠) عام(١٩٧٥-٢٠١٥)، لكن بعد وفاته تسنم المنصب (عادل الجبير)، وبالرغم من خبرته الجيدة في مجال العمل الدبلوماسي، إلا أنه لم يستطع أن يملأ الفراغ الذي تركه (سعود الفيصل)، فضلاً عن تداعيات مقتل الصحفي(جمال خاشقجي) على يد فريق أمني سعودي في القنصلية السعودية في اسطنبول عام ٢٠١٨ لذلك تم استبداله بـ(إبراهيم بن عبد العزيز العساف) [٨].

إن من أهم عناصر القوة في السياسة الخارجية السعودية الاعتماد على مكانة المملكة بين الدول العربية والإسلامية، وارتكازها على السياسة النفطية وعوائد النفط، فضلاً عن الاعتماد على الحلفاء الأقوياء وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية[٩].

ثانياً : جذور السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق ١٩٢١-٢٠١٤:

تعد الجغرافيا والتاريخ المشترك بين العراق والمملكة العربية السعودية، عاملاً مؤثراً في صناعة القرار السياسي المتبادل بين الطرفين[١٠]، ومنذ تأسيس المملكة العربية السعودية عام ١٩٢٦(مملكة نجد...) اتسمت سياستها تجاه العراق بالتذبذب[١١]، ومن المعروف أن الحكم في السعودية بيد آل سعود منذ ثلاثة قرون(بغض النظر عن تقلص أو اتساع حدود الدولة)، على عكس العراق الذي شهد تغيير أنظمة الحكم باستمرار، لذلك كان المحرك الأساس لسياسة السعودية الخارجية تجاه العراق علاقة نظامي الحكم في البلدين، فضلاً عن محركات أخرى داخلية أو إقليمية، ففي حقبة الحكم الملكي للعراق كان آل سعود والهاشميين على خلاف وتقاطع لأسباب معروفة[١٢]. فخلال النصف الأول من القرن العشرين كانت العلاقات العراقية _ السعودية تعيش حالة من الخلافات المستمرة ، فضلاً عن النزاع على الحدود ومسألة حسم جنسية القبائل القاطنة على الحدود المشتركة، وقد حاول الطرفان العراقي والسعودي وضع صيغة

مقبولة للعلاقات فتم خلال المدة (١٩٣٠-١٩٤٠) توقيع ثلاث معاهدات صداقة تبعها إقامة تمثيل دبلوماسي[١٣].

وفي خمسينيات القرن العشرين اتفقت السياسة الخارجية العراقية والسعودية بهدف الوقوف بالضد من مصر بعد تبنيها للنهج القومي في عهد الرئيس جمال عبد الناصر(١٩٥٤-١٩٧٠) ويبدو أن هذا التقارب كان برعاية أمريكية[١٤]، فقام الملك فيصل الثاني(١٩٣٩-١٩٥٨) ملك العراق بزيارة السعودية في تشرين الثاني ١٩٥٧، وقد صرح الملك سعود بن عبدالعزيز(١٩٥٣-١٩٦٤) خلال تلك الزيارة بفائدة حلف بغداد للعراق، بعد أن كان قد رفضه في البداية، وعده حلقة من حلقات الاستعمار[١٥]. لكن منذ حزيران ١٩٦٠، توترت العلاقة بين البلدين مجدداً بسبب المطالبة العراقية بالكويت، فقطعت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والسعودية على إثر ذلك[١٦].

بعد سيطرة حزب البعث على الحكم في العراق عام ١٩٦٣ اعيدت العلاقات الدبلوماسية مع السعودية[١٧]، إلا أن العراق تبنى ايديولوجية قومية، وقام باحتضان المعارضة السعودية على أراضيه[١٨]، مما أضاف سببا جديدا للمناكفات والتراشق الإعلامي، وبعد تموز ١٩٦٨ وتغيير النظام في العراق من جديد، كانت العلاقات العراقية _ السعودية تتوتر بين حين وآخر، إذ حُسب العراق على المحور السوفييتي، والسعودية على المحور الأمريكي[١٩]، فضلاً عن توجهات العراق القومية التي بدأت تستقطب عدداً من المثقفين في المملكة العربية السعودية والخليج العربي عموماً[٢٠]، ومن التقاطعات الملحة بين الطرفيين في تلك المدة مسألة السياسة النفطية حيث كان العراق يدعو إلى تأميم حصص الشركات الأمريكية في الدول العربية، وكان هذا الأمر يواجه برفض قاطع من المملكة العربية السعودية، فضلاً عن الخلاف على سياسة الانتاج وتحديد الأسعار[٢١].

وبينما كان الخلاف على أشده، توقفت الحملات الصحفية العراقية على السعودية بقرار من القيادة العراقية، ومن ثم فُتح حوار بين مسؤولي البلدين، تمخض عنه زيارة مهمة لولي العهد السعودي فهد بن عبدالعزيز(ملك السعودية ١٩٨٢-٢٠٠٥) إلى بغداد عام ١٩٧٤، ثم قيام نائب الرئيس العراقي صدام حسين(رئيس العراق ١٩٧٩-٢٠٠٣) بزيارة المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٥[٢٢]، كما تم التوقيع على اتفاقية تثبيت دعامات الحدود[٢٣]. وبعد اندلاع الحرب العراقية _ الإيرانية (١٩٨٠_ ١٩٨٨) وقفت السعودية إلى جانب العراق ودعمته مادياً ولوجستيا[٢٤]. لقد كان الدعم الخليجي والسعودي خصوصا للعراق خلال الحرب انعكاس لاندماج عراقي منذ سبعينيات القرن العشرين في كثير من المؤسسات الخليجية فقد اشترك العراق مع دول الخليج العربي في(١٧) مؤسسة اقتصادية وإعلامية وثقافية في المدة (١٩٦٨ - ١٩٨١)[٢٥]، واتخذ خطوات اقتصادية وكمركية واسعة بهدف الانضمام إلى محيطه الخليجي، أبرزها تشجيع التبادل التجاري وإقامة شركات مشتركة[٢٦]، وعلى الرغم من نظرة السعودية للعراق بوصفه

قومي ثوري، يؤثر في الداخل السعودي، إلا أن المملكة العربية السعودية كانت تعده سداً ضد طموحات إيران في المنطقة ولذلك دعمته[٢٧].

بعد انتهاء الحرب العراقية_ الإيرانية، كان العراق يرى أن من واجب دول الخليج ولاسيما المملكة العربية السعودية أن تقدم له دعماً مالياً، ولاسيما أن العراق خرج من هذه الحرب مدمراً ومثقلاً بالديون، إلا أن دول الخليج العربي لم تتفاعل مع هذه الرؤية، ثم جاء الانخفاض الكبير في أسعار النفط أواخر الثمانينيات ليشكل سبباً في بروز أزمة مع الكويت عام ١٩٩٠، وقد جعلت هذه الأزمة السعودية تقاطع العراق وتتبنى سياسة معادية له[٢٨]، بل رغب عدد من المسؤولين السعوديين بتغيير النظام السياسي في العراق، فمنذ عام ١٩٩٤ رشحت أخبار أن الملك (فهد بن عبد العزيز) اقترح على الرئيس الامريكي بل كلينتون(١٩٩٢-١٩٩٩) القيام بجهد سري سعودي _أمريكي لتغيير النظام السياسي في العراق[٢٩]. إلا أن هذه الجهود لم تر النور.

وبعد وقوع أحداث أيلول ٢٠٠١ كانت السعودية تمر بمرحلة من التوجس من ردة الفعل الأمريكية، لذلك سمحت بالدعم اللوجستي للقوات الامريكية أثناء العمليات العسكرية التي أفضت لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣، وفي ذات الوقت أعلنت أنها ضد هذا الغزو[٣٠]، وعن هذا الأمر صرح وزير الدفاع الأمريكي(دونالد رامسفيلد) في الحادي والعشرين من شباط ٢٠٠٣ قائلا: " إن تصريحات المسؤولين في المملكة العربية السعودية تجاه العراق متناقضة "[٣١]..." فهم في الدوائر الخاصة يؤيدون ويرحبون بتغيير النظام السياسي في العراق وفي ذات الوقت يرفضون الحرب في العلن "![٣٢]. وفي الواقع لم يكن أمراء العائلة المالكة في المملكة العربية السعودية على ذات المستوى من الحماس تجاه الحرب على العراق[٣٣]. على أية حال كان المشهد في المملكة العربية السعودية عند بدء العمليات العسكرية مقتصراً على السماح بالدعم اللوجستي لقوات الاحتلال[٣٤]، إلا أن هناك تسريبات أشارت إلى أن المملكة العربية السعودية سمحت لقوات خاصة أمريكية بالانطلاق من أراضيها جواً نحو العراق[٣٥].

بعد غزو العراق اقترحت الولايات المتحدة انشاء قوة إسلامية لحفظ الأمن داخل العراق بقيادة السعودية، إلا أن الأخيرة رفضت[٣٦]، لكنها كانت ضمن اللجنة الثمانية التي شكلتها الجامعة العربية لمتابعة المسالة العراقية[٣٧]، وفي أواخر آب ٢٠٠٣ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، أن مقاتلين تسللوا من المملكة العربية السعودية إلى العراق لضرب القوات الأمريكية، فردت المملكة العربية السعودية بأنه لا يوجد دليل على عبور سعوديين الحدود باتجاه العراق[٣٨]. لقد كان دخول المقاتلين السعوديين لمقاتلة الأمريكيين صفحة جديدة من صفحات العلاقات العراقية_ السعودية وبالذات بعد فتوى نحو (٢٦) داعية سعودي بإعلان الجهاد في العراق لمقاتلة القوات الأمريكية في تشرين الثاني ٢٠٠٣ [٣٩]، وكان من نتائج هذا

الأمر أن شرعت السعودية بإنشاء حاجز على الحدود مع العراق مكون من سياج مزود بأجهزة روية واستشعار وممرات رملية[٤٠].

فضلاً عن اتخاذ السعودية قراراً(سلبياً) بعدم ارسال بعثة دبلوماسية إلى العراق وفي هذا دلالة واضحة على عزوف السعودية عن المشهد العراقي المضطرب[٤١]. إذ كان العراق يعاني من تعدد التوجهات السياسية الداخلية فضلاً عن التركة الثقيلة للنظام السابق دولياً، من احتلال وحصار وديون وغياب السمعة الدولية[٤٢]، كذلك التحدي الذي فرضه دور إيران، والتي اصبح لها نفوذ واضح في الوضع العراقي الجديد، وبالذات في تحديد مسار السياسة الخارجية العراقية[٤٣].

بدأت الحكومات العراقية عام ٢٠٠٥ بحكومة مؤقتة برئاسة (إياد علاوي) الذي قام بدوره بزيارة المملكة العربية السعودية في أكثر من مناسبة، ولا يخفى أن (إياد علاوي) لديه علاقات متميزة مع أكثر من أمير سعودي، ورغم ذلك لم تترجم هذه العلاقات على أرض الواقع بدعم حقيقي لحكومة علاوي سياسياً أو اقتصادياً، وبعد تولي (إبراهيم الجعفري) رئاسة الحكومة العراقية تطور الأمر إلى شبه قطيعة، ولاسيما بعد التراشق الإعلامي وكيل الاتهامات المتبادل من الطرفين، ولم يتغير الوضع كثيراً بعد تولي (نوري المالكي) رئاسة الحكومة العراقية، إذ بدأ حكومته بزيارة المملكة العربية السعودية في تموز ٢٠٠٦ بهدف دفع العلاقات نحو التحسن[٤٤]، إلا أن زيارته هذه لم تفض إلى شيء ملموس على أرض الواقع ولم تضع حلولا للقضايا العالقة بين البلدين[٤٥]، ولاسيما أن العراق كان يطالب السعودية بوقف تسلل المقاتلين السعوديين إلى أراضيه، إذ كانت تجري محادثات بين حين وأخر حول من أعتقل منهم داخل الاراضي العراقية[٤٦].

لقد كان صانع القرار السياسي الخارجي السعودي متيقن أنه من غير الممكن بناء علاقات متميزة مع العراق في ظل طبيعة علاقة الطبقة السياسية العراقية المتنفذة مع إيران، أو أنه كان يعتقد أن النأي بالنفس عن الانغماس في الوضع العراقي أسلم، وبالتالي لم تتفاعل المملكة العربية السعودية مع الحكومة العراقية ولم تقم في تلك المدة بفتح سفارتها في بغداد[٤٧]، على الرغم من أن العراق فتح سفارته في الرياض وعين (غانم علوان الجميلي) سفيراً في آيار ٢٠٠٩ [٤٨].

لقد كان الضعف السعودي في الساحة العراقية واضحاً، إلا أن فوز ائتلاف (إياد علاوي) في انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية جعل بعض المسؤولين في المملكة العربية السعودية يرون فيه فرصةً لإعادة ترتيب اوضاع المملكة تجاه العراق، وهذا الأمر صرح به أكثر من مسؤول سعودي في الدوائر الخاصة[٤٩].

في تلك المدة لم تكن عملية التقارب العراقي _ السعودي واقعية، إذ لم تكن من أولويات صانع القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية، كذلك لم تكن منسجمة مع السياسة الخارجية العراقية

بالمجمل[٥٠]، إذ كان صانع القرار السياسي العراقي محكوم بالمتغيرات التي دخلت بقوة على الساحة العراقية، وبخاصة التأثير الأمريكي _الإيراني في صنع القرار السياسي الخارجي العراقي، ومما زاد الأمر تعقيدا تراجع الدور الأمريكي مرحليا لصالح النفوذ الإيراني منذ عام ٢٠١١، بعد الانسحاب العسكري الأمريكي، مما زاد من ضعف الوجود السعودي على الساحة العراقية[٥١].

لقد كانت الجهات السياسية العراقية الأساس منذ عام ٢٠٠٣ تتبنى خطاباً ضد المملكة العربية السعودية يحملها حالة التدهور الأمني الحاصل في العراق[٥٢]، ولاسيما بعد عام ٢٠١١ إذ كانت الكتلة السياسية(الأكبر) التي ينتمي لها رئيس الوزراء العراقي(نوري المالكي) توجه الرأي العام العراقي بالضد من المملكة العربية السعودية وتتهمها "بالإرهاب" لذلك كان أي انفتاح سعودي تجاه العراق في تلك المدة بعيد المنال[٥٣].

ثالثاً: أسباب التحول في السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق عام ٢٠١٥:

كان عام ٢٠١٥ عام التحول في السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق بسياسة انفتاح إيجابي، في محاولة لترميم العلاقات التي كانت شبه جامدة منذ عام ٢٠٠٣ ولهذا الأمر أسباب ودوافع، ففي عام ٢٠١٤ قام تنظيم (داعش) بالهجوم على مدينة الموصل بعد أن سيطر على أجزاء واسعة من سوريا، ومن ثم قام بإلغاء الحدود في المناطق التي سيطر عليها بين العراق وسوريا، ولاسيما بعد أن سيطر على نحو نصف مساحة العراق، وأعلن عن قيام خلافة في مدينة الموصل الحاضرة العربية والإسلامية المعروفة، لقد كان هذا الحدث أمراً جللاً أظهر لدول الشرق الأوسط ولاسيما دول جوار العراق أن ترك العراق والتعامل معه بأسلوب الانتظار والتفرج من الممكن أن يعصف بالمنطقة وأنظمتها في لحظة تاريخية[٥٤].

ومع بداية عام ٢٠١٥ وصل الملك (سلمان بن عبد العزيز) إلى سدة الحكم في المملكة العربية السعودية، وقد فاجئ هذا الملك المراقبين بإتباعه استراتيجية جديدة في السياسة الخارجية السعودية التي كانت تتسم بالتحفظ المفرط، إذ تبنى سياسة خارجية تجاوزت حدود المكانة والاعتماد على الحلفاء، إلى الفعل وأخذ الدور فيما نسميه بـ(مبدأ سلمان)، ومن هنا حصل تغيير جذري في السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق، وعلى ذات التوجه برز دور ولي عهده ونجله الأمير (محمد بن سلمان)، إذ تبني سياسة والده وأضفى عليها نوعا من الحزم على المستويين الداخلي والخارجي، ومن أهم ملامح السياسة الجديدة على المستوى الخارجي منافسة إيران في مناطق نفوذها في الدول العربية، وبالتالي أصبح العراق واحداً من أهم ساحات هذا التنافس، إذ اعتقد المسؤولون في السعودية أن الوقت قد حان لاحتواء العراق وجذبه، ومنافسة إيران التي تمتلك علاقات واسعة في الأوساط السياسية العراقية، بل أن هناك قوى وجهات سياسية عراقية مرتبطة بالمشروع الإيراني في المنطقة وتعتقد أن إيران حليف استراتيجي، لقد استشعر صانع القرار

السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية أن الوقت قد حان لهذه المنافسة، ولاسيما بعد تولي الرئيس الامريكي دونالد ترامب (٢٠١٧-٢٠٢٠) للحكم في الولايات المتحدة وتبنيه سياسة متشددة وجادة تجاه إيران، بدأت بالانسحاب من الاتفاق النووي ومن ثم فرض عقوبات اقتصادية جديدة عليها، ومن هنا فإن من مصلحة السعودية تعزيز الهوية الوطنية والقومية للعراق بوصفه بلداً عربياً، وهذا الأمر مفيد في تحجيم دور إيران، ومن مواطن القوة السعودية في هذا الملف تفوّقها الاقتصادي على إيران، ومكانتها العربية والإسلامية وعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية.

من الأسباب الاخرى الملحة التي دفعت السعودية تجاه العراق، أن السعودية تمر بمرحلة تنافس تقاطع وصراعات مع عدد من الدول والجهات، فهي تعيش حالة حرب في اليمن مع الحوثيين بعد أن حصل انقلاب لجماعة الحوثي على السلطة الحاكمة في اليمن عام ٢٠١٤، ومن المعروف أن الحوثيين أحد حلفاء إيران في المنطقة، لذلك دخلت السعودية عسكرياً إلى اليمن، وشكلت تحالفاً ضم عدداً من الدول العربية والإسلامية، إلا أنها تفاجئت بتعقيدات المشهد اليمني ولاسيما أن الولايات المتحدة الامريكية دعمت المملكة في هذا الملف دعماً محدوداً، وفيما يخص قطر فبينها وبين المملكة العربية السعودية قطيعة وتراشق اعلامي بعد أن رفضت قطر التماهي مع السياسة الخارجية السعودية تجاه إيران والإخوان في مصر، إذ تم مقاطعة قطر من الإمارات والبحرين أيضاً، وهذه المقاطعة جعلت قطر تتبنى سياسة ناعمة مع ايران وتشذ عن اجماع مجلس التعاون الخليجي، وفي عمان والبحرين والكويت يوجد اصوات تنتقد السياسة السعودية علناً، وفي سوريا آلت الامور نسبياً لصالح نظام (بشار الأسد)، وقد كانت السعودية ترغب أن يخلع عن السلطة، وبالتالي فإن بقاء (بشار الأسد) رئيساً لسوريا يعني خسارة الساحة السورية لصالح إيران، وفي لبنان أصبح العداء واضحاً بين المملكة العربية السعودية وبين حزب الله، وبخاصةً بعد أن صنفته السعودية منظمةً إرهابيةً، ومع تركيا هناك حالة من التقاطع في وجهات النظر تجاه ملفات المنطقة، وبخاصة في الملفين المصري والقطري، فضلاً عن المنافسة السعودية_ الإيرانية_ التركية _ القطرية، في الدول التي سقطت انظمتها السياسية ولاسيما السودان وليبيا، كل ذلك يدفع المملكة العربية السعودية إلى الدخول بقوة إلى الساحة العراقية قبل أن ينجذب العراق إلى المحور الايراني أو التركي[٥٥].

من الدوافع والأسباب المهمة التي تدفع السعودية نحو العراق المكاسب الاقتصادية التي من الممكن أن تجنيها المملكة العربية السعودية من رفع مستوى العلاقات الاقتصادية مع العراق، ولاسيما أن العراق أصبح سوقاً استهلاكياً مغرياً لبلدان المنطقة، وبالتالي ترغب المملكة العربية السعودية بثقلها الاقتصادي منافسة تركيا وإيران في هذا المجال الذي سيعود بالنفع على الاقتصاد السعودي، من خلال ادخال منتجات عالية الجودة بأسعار مناسبة، إذ من المعلوم إن المنتجات السعودية ذات جودة عالية[٥٦].

ولا يستبعد أن يكون التوجه السعودي تجاه العراق بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن التحركات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد الرئيس دونالد ترامب(٢٠١٧-٢٠٢٠) والتي كان يُعتقد أنها مقدمة لضربة عسكرية محتملة على إيران في أي وقت، لذلك من مصلحة السعودية أن تستبق هكذا أمر خطير بوضع قدم راسخة في العراق.

وعلى مستوى الداخل العراقي في صيف ٢٠١٥ حدثت احتجاجات شعبية في مدينة البصرة الاستراتيجية بالنسبة للعراق، بعد أن ذاق سكانها ذرعاً بعلاقات العراق الخارجية السيئة والتحالف مع إيران، هذا التحول في المزاج الشعبي(الشيعي) استشعره صانع القرار السياسي الخارجي السعودي، لذلك اتبعت السعودية استراتيجية جديدة وتواصلت مع القوى الشيعية بدل القوى العلمانية والسنية، التي فشلت في أن تجد لها دوراً واضحاً في صناعة القرار السياسي الخارجي[٥٧].

رابعاً: اجراءات السعودية لتطبيق سياستها الخارجية الايجابية تجاه العراق:

لم يكن التوجه السعودي نحو العراق بشعارات دون عمل، فبعد سيطرة تنظيم (داعش) على مناطق واسعة في العراق عام ٢٠١٤ حدثت مباحثات ولقاءات أمريكية _ سعودية مرات عدة، إذ كان تدهور الأوضاع الأمنية في العراق من الملفات التي اثيرت في محاولة لترتيب الأولويات بعد هذا الحدث الأمني والتاريخي المهم، وقد اتفق الجانبان على ضرورة ايقاف تمدد التنظيم ومنعه من السيطرة على مناطق استراتيجية ولاسيما العاصمة بغداد، وهذا الأمر ترجم على الأرض عندما وصل تنظيم (داعش) إلى أطراف مطار بغداد الدولي، مما حدا بالولايات المتحدة باستعمال المروحيات الامريكية (الأباتشي) بكثافة نارية عالية، فأجبرت التنظيم على التراجع وأوصلت له رسالة بأن بغداد العاصمة خط أحمر(التفاوض بالسلاح)، وهذا الأمر حصل عندما وصل التنظيم إلى أطراف أربيل، وفي أيلول ٢٠١٥ شجع كل من الملك (سلمان بن عبد العزيز) والرئيس الامريكي باراك اوباما(٢٠٠٩-٢٠١٦) رئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) على إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، وقد حاولت السعودية إشعار رئيس الوزراء العراقي أن السعودية جادة هذه المرة في بناء علاقات جيدة مع العراق، وكانت أولى خطواتها في هذا المضمار إعادتها افتتاح سفارتها في العراق في كانون الأول ٢٠١٥ بعد (٢٥) عاماً من إغلاقها[٥٨]، وفي هذا الإجراء دلالة واضحة بأن السعودية كانت تحاول تغيير سياستها التي اتبعتها تجاه العراق منذ عام ٢٠٠٣ إذ من المعلوم أن افتتاح السفارة إشارة معنوية مهمة بأن السعودية تفاعلت ايجابياً مع النظام السياسي العراقي[٥٩]، تبع هذا الإجراء الإعلان عن قرب فتح قنصليات سعودية في الموصل والبصرة والنجف، كذلك فتح المجال لزيارات متبادلة بين مسؤولي البلدين وعلى أعلى المستويات، إذ لم تعد المملكة العربية السعودية ترفض التعامل مع أطراف سياسية عراقية صديقة لإيران، بل على العكس وجد المسؤولون العراقيون حفاوة في الاستقبال

والترحيب، إذ استعملت المملكة العربية السعودية براغماتية عالية في هذا المجال؛ لأنها تعلم أن هذه الجهات السياسية وجمهورها يتحسس من أي تحرك سعودي تجاه العراق، ولتخفيف حدة الاصوات الداخلية العراقية التي من الممكن أن تستعدي التوجهات السعودية على المستوى السياسي والاقتصادي. أيضا أعادت الخطوط الجوية السعودية تسيير رحلاتها من وإلى العراق بعد توقف الرحلات الجوية بين البلدين منذ عام ١٩٩٠، وتبرعت المملكة العربية السعودية بأعمار معبر عرعر الحدودي من الجهتين السعودية والعراقية، وإنشاء ساحتين للتبادل التجاري وأنفقت على هذا المشروع نحو (٥٠) مليون دولار، وكان من المقرر أن يتم افتتاحه في تشرين الاول ٢٠١٩، إلا أن الافتتاح أُجل إلى أواخر عام ٢٠٢٠ على إثر الاضطرابات التي حصلت في العراق بعد المظاهرات التي اجتاحت بغداد ومحافظات الجنوب، فضلا عن جائحة كورونا، أيضا تعهدت المملكة العربية السعودية بإنشاء مدينة رياضية في وسطها ملعب كرة قدم يتسع لمائة ألف متفرج في العاصمة بغداد، علاوة على ذلك تم توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات تجارية تجاوز عددها (٢٥) مذكرة واتفاقية، فضلاً عن افتتاح فرع من مجموعة قنوات(MBC) الفضائية موجه إلى المشاهد العراقي، إذ تم افتتاح قناة(MBC العراق) [٦٠]، والمتابع لبرامج هذه المحطة الفضائية يلاحظ بوضوح ابتعادها عن التعاطي مع الجوانب السياسة والأمنية في العراق، وعدم انتقاد الأطراف السياسية العراقية على اختلاف توجهاتها، ومحاولة تنويع وتوزيع برامجها على جميع المناطق العراقية، والتركيز على عرض المواد الترفيهية والمسابقات والهدايا، بمعنى أنها تحاول استقطاب المشاهد العراقي دون ترك أي فرصة للأطراف العراقية التي تبحث عن أسباب لانتقاد السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق.

أما فيما يخص التبرعات المالية المباشرة فقد أشارت تقارير صحفية إن جهود الإدارة الأمريكية لدفع دول الخليج العربي ولاسيما السعودية إلى تقديم دعم مالي للعراق أثناء الحرب على (داعش) لم تكن بالمستوى المطلوب، إلا إن السعودية استجابت و تبرعت بـــ(٥٠٠) مليون دولار مساعدات عينية للنازحين العراقيين[٦١]. وفي مؤتمر إعمار العراق الذي عقد في الكويت عام ٢٠١٨ تعهدت السعودية بمليار دولار قروض و(٥٠٠) مليون دولار ائتمان تصدير[٦٢].

خامساً: معوقات سياسة الانفتاح الايجابي السعودي تجاه العراق:

لا يخفى على المراقبين لشؤون المنطقة أن طريق السعودية نحو تحقيق هدفها على الساحة العراقية لن يكون معبداً، بل على العكس سيكون محفوفاً بالمخاطر والعقبات، هذا من جانب ومن جانب أخر هناك عقبات مزمنة تخص الأنظمة العربية برمتها تعيق تطوير علاقات الدول العربية مع بعضها البعض، تعرقل التكامل الاقتصادي والاندماج الأمني والتناغم السياسي، يتمثل ذلك في العلاقة بين الأنظمة السياسية العربية واختصار علاقات الدول بطبيعة علاقات الأنظمة والتغاضي نسبياً عن مصالح شعوب البلدان

العربية، فتكون وجهة نظر النظام السياسي لدولة عربية هي وجهة نظر الدولة برمتها بغض النظر عن متطلبات ورغبات الشعوب، وإذا تحسنت علاقة نظامين عربيين تتحسن العلاقات بين الدولتين في المجالات كافة، ومن هنا فإن العلاقات العراقية_ السعودية محكومة بهذه الفرضية. ومن المعوقات التي تواجه التقارب العراقي- السعودي أيضا بعض التصريحات التي لا تأتي سوى بالمشكلات، والتي يطلقها بعض المسؤولين من الطرفين العراقي والسعودي، وغالبا ما تكون سبباً في أزمات سياسية غير مبررة وغير موضوعية، فعلى سبيل المثال ما علاقة بعض المسؤولين العراقيين بموضوع البحرين الذي يعد شأناً خليجياً هذا إذا كنا نتحدث عن دول تراعي البرتوكولات الدبلوماسية، وبالمقابل ما هو هدف سفير مثل(ثامر السبهان) في إثارة المشكلات في سفارة سعودية بالكاد مارست أعمالها في بغداد.

من المعوقات الاخرى التي تواجه السعودية في العراق الموقف الإقليمي والدولي من أي تقارب سعودي_ عراقي ولاسيما موقف كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية الفاعلان الدوليان الرئيسان في العراق، إذ من المعلوم أن إيران أصبحت عاملاً اساسياً يحدد طبيعة العلاقات بين العراق والسعودية ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ [٦٣]، فليس من مصلحة إيران أن تتطور العلاقات العراقية_ السعودية وبخاصة أنها ستخسر أهم سوق استهلاكي لها في المنطقة، فضلاً عن تضرر ملف طموحاتها في إحياء نفوذها في المنطقة العربية، وبالمقابل ترى السعودية العراق بوصفه أحد أهم ساحات الصراع مع إيران، وتدرك الأخيرة ذلك[٦٤]، وعن هذا الموضوع شبَّهت مجلة (الايكونومست) البريطانية التوجه السعودي في العراق ومنافسة إيران بمباراة كرة القدم التي حصلت في البصرة عام ٢٠١٨ بين المنتخبين السعودي والعراق إذ ركض اللاعبون السعوديين في المضمار ورحَبوا بالجمهور العراقي الغفير وأستقبلهم الجمهور بالورود، وبذلوا جهداً وافراً في كل أرجاء الملعب وخسروا المباراة بأربعة أهداف، في إشارة إلى أن التفوق سيكون في النهاية لصالح إيران[٦٥]، إلا أن الأمر ليس محسوماً مسبقاً كما جاء في المجلة سالفة الذكر، إذ أن مفتاح نجاح أو فشل التوجه السعودي تجاه العراق يكمن في الصبر السعودي على وفق لعبة (عض الأصابع) مع إيران وأصدقائها من جهة، والمملكة العربية السعودية وحلفائها من الجهة المقابلة.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فدورها في هذا الملف غير محدد المعالم وغير مأمون الجانب أيضاً، على الرغم من أنها تبدو وكأنها تؤيد التوجهات السعودية تجاه العراق، إذ جاءت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ وأسقطت النظام السياسي العراقي وهي تعلم تمام المعرفة أن سقوط نظام (صدام حسين) سيفيد إيران مرتين، فهي تخلصت من نظام معادٍ، وربحت وصول اصدقائها في المعارضة إلى السلطة، فضلا عن ذلك وقفت الولايات المتحدة بالضد من بعض القوى المدنية في العراق، وهذه المعادلة تجعل المراقبين يشككون بنوايا الولايات المتحدة في العراق وإعلانها المستمر بأنها تريد العراق نبراسا للديمقراطية في المنطقة.

على المستوى الداخلي يعد موقف الرأي العام العراقي سلبياً تجاه السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق، وهذا الأمر يحتاج إلى جهود سعودية واضحة وكبيرة لتغيير هذه الصورة التي تشكلت بسبب الإرث السابق والمشكلات المتراكمة منذ التسعينيات وما بعدها و التجاهل السعودي للعراق بعد ٢٠٠٣ لمدة طويلة، فضلاً عن الضخ الإعلامي المضاد للسعودية الواقعي وغير الواقعي لقنوات عراقية وغير عراقية، لذلك من غير المستغرب أن تأتي الاستطلاعات بعدم رضا العراقيين عن السياسة السعودية تجاه العراق، ففي استطلاع أُجري على على(٢٥٠٠) عراقي من أغلب مناطق العراق عبر ثلثي العينة عن عدم ثقتهم ورضاهم عن السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق، وفي استطلاع أخر أُجري بعد الانفتاح والتقارب بين البلدين عبر غالبية العينة عن أن هذا التقارب لن يؤدي إلى نتائج ملموسة[٦٦].

خاتمة:

مرت السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق منذ ظهور البلدين بوصفهما دولتين مستقلتين في القرن العشرين بمراحل عدة، فقد ابتدأت بعلاقات متذبذبة بين الاستقرار والقطيعة في مدة الحكم الملكي في العراق، وحتى بعد تحول العراق إلى الحكم الجمهوري بقيت هناك مغذيات للخلاف اسهمت في فتور العلاقات، لكن منذ عام ١٩٧٥ شهدت السياسة الخارجية السعودية انفتاحا إيجابيا قابله العراق بالمثل، وقد استمرت العلاقات بين الطرفين بهذه الوتيرة حتى عام ١٩٩٠، إذ شهد هذا العام حصول أزمة الخليج ، ومن ثم فرض الحصار الاقتصادي على العراق، والذي كان للسعودية دور اساس فيه، أما بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ اتخذت المملكة العربية السعودية قراراً بعدم تحسين العلاقات مع العراق، ومن ثم جاءت سياسة "الانفتاح الإيجابي والجاد"، والتي بدأت عام ٢٠١٥ بعد أن اتخذت السعودية قراراً استراتيجيا بالتوجه نحو العراق، إذ كان من المستغرب أن لا يكون هناك علاقات استراتيجية بين العراق والسعودية، فالعراق هو أكبر وأهم جار للسعودية، والسعودية أهم جار للعراق وهي مفتاح العراق للاندماج العربي والعالمي.

إن السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق مرتبطة برد فعل العراق، بسبب التقارب في الوزن الجيوسياسي للدولتين، فالسعودية ليست دولة عظمى تستطيع فرض ارادتها على العراق بغض النظر عن وجهة نظر العراق، ومن الاسئلة الملحة التي تطرح الآن هل يدرك صانع القرار الخارجي السعودي أن الرأي العام في العراق ينظر نظرة سلبية تجاه أي تحرك سعودي في العراق، ولتغيير هذه الصورة ينبغي الصبر لسنوات وإنفاق اموال داخل العراق، فالمصالح الدولية لا تأتي بالشعارات أو المجاملات الدبلوماسية. وبالمقابل ومنذ عام ٢٠٠٣ حصل انفلات في التصريحات لسياسيين عراقيين أضرت بمصالح العراق وعلاقاته الخارجية؛ لذلك إذا اراد صانع القرار السياسي العراقي تطوير علاقاته مع محيطه العربي والإقليمي ينبغي بناء استراتيجية حقيقية للجهد السياسي الخارجي بإدارة دبلوماسيين محترفين لا يتبعون احزاب توجههم وفق مصالح ضيقة.

الهوامش

(١) مجموعة من المؤلفين، السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠١٤، تحرير: سعد عبيد السعيدي، المصطفى بو جعطوط، محمد كريم جبار الخاقاني، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (برلين، ٢٠١٨)، ص١٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن مفاهيم السياسة الخارجية ينظر: غانم علوان الجميلي، السياسة الخارجية، ط ١، وزارة الخارجية العراقية، مطبعة كركي، (بيروت، ٢٠١٣)، ص٢٠.

(٣) كوثر عباس الربيعي، " سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص"، مجلة دراسات دولية، العدد(٤٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٢-٤.

(٤) المادة الاولى للنظام الاساسي للحكم في المملكة العربية السعودية.

(٥) المادة الخامسة والعشرون من النظام الاساسي للحكم في المملكة العربية السعودية.

(٦) المادة الحادية والثمانون من النظام الاساسي للحكم في المملكة العربية السعودية.

(٧) خيرالدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ط٥، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٨٨)، ص٩٤.

(٨) معلومات متاحة على موقع BBC بتاريخ ٣٠ ايلول ٢٠١٩:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49873173

(٩) ميثاق خيرالله جلود،" السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق : مرحلة انفتاح جادة "، وكالة الحدث (لندن)، ٢١ حزيران ٢٠١٩:
http://www.alhadathcenter.net/views/41445-2019-06-21-20-15-47

(10)Hussein Ibish, " The Power of positive Diplomacy: Saudi outreach in Iraq since 2014", Arab Gulf States Institute in Washington, institute in Washington, 19 April 2018, p.1.

(١١) الربيعي، المصدر السابق، ص٤.

(١٢) فؤاد حمزة، قلب الجزيرة العربية، المكتبة الثقافية الدينية، (القاهرة، ١٩٣٣)، ص ص ٣٨٧-٣٩١

(١٣) ميثاق خيرالله جلود،" أهمية تطوير العلاقات العراقية_ السعودية في المجال السياسي"، نشرة متابعات اقليمية، السنة(٦)، العدد(٦)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، حزيران ٢٠٠٩،ص١ ؛ لمزيد من التفاصيل ينظر: صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية_ السعودية ١٩٢٠- ١٩٣١ دراسة في العلاقات السياسية، (بغداد،١٩٧٦)، ص ١٠-٢٠.

(١٤) عزة النص، الوطن العربي الاتجاه السياسي والملامح الاقتصادية، دار اليقظة للطباعة العربية والتأليف والترجمة والنشر،(دمشق ،١٩٥٩)، ص ٨٩.

(١٥) جلود، أهمية تطوير، ص ٢.

(١٦) قحطان عدنان أحمد، " العلاقات العراقية – السعودية بعد العام ٢٠٠٣ وملامحها المستقبلية "، مجلة دراسات دولية، العدد(٣٨)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٩١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩١.

(١٨) خلود محمد خميس،" السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ "، مجلة دراسات دولية، العدد(٤٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٧٩ .

(١٩) جلود، اهمية تطوير، ص ص٢-٣ .

(٢٠) جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٠ ، ط١، دار الساقي، (بيروت،٢٠٠٣)، ص ١٨١.

(٢١) علي عبدالحسين عبدالله، أمن الخليج في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية ١٩٦٨-١٩٩١، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٤، ص ٨١.

(٢٢) هاشم، المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٢٣) جلود، أهمية تطوير، ص ٤.

(24)James A Russel, "Searching For A Post Saddam Regional Security Architecture", Middle East Review of International Affairs, VOL.(7), NO.(1), March 2003, P24.

(٢٥) ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ص ٤٤٧ – ٤٤٨ ؛ نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩٦)،ص ص٨٣-٨٥.

(٢٦) جلود، أهمية تطوير، ص ٣.

(27) Ibish, op. Cit., p.2.

(٢٨) سعدون حمادي، " السعودية وانظمة الخليج استخدمت النفط كسلاح ضد العرب ولصالح اعدائهم"، صحيفة الجمهورية(بغداد)، العدد(٨١٩٨)، ٢٠ ايار ١٩٩٢.

(٢٩) ميثاق خيرالله جلود، الولايات المتحدة الامريكية ودول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠-٢٠٠٣ : دراسة في العلاقات العسكرية والاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠١٧، ص ١٤٨.

(٣٠) ميثاق خيرالله جلود، " مستقبل العلاقات السياسية العراقية- الخليجية "، نشرة تحليلات استراتيجية، السنة(٣)، المجلد(٣)، العدد(٤٤)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، حزيران ٢٠٠٩، ص ٢.

(٣١) نصوص وثائقية مختارة عشية الاحتلال آذار- نيسان ٢٠٠٣، إعداد وتقديم: غانم محمد الحفو، ط١، سلسلة شؤون اقليمية رقم (٤٢)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص ١١٩.

(٣٢) سيمور هيرش، القيادة الأمريكية العمياء الطريق من ١١ أيلول إلى سجن أبو غريب، ط١، ترجمة: الدار العربية للعلوم، (بيروت، ٢٠٠٥)، ص ص ١٨٥-١٩٣.

(٣٣) عادل محمد حسين العليان، العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة، ١٩٨٠-٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١١.، ص ٣٨٤.

(34)Edward Sylvester, The U.S.-Saudi partnership is this marriage headed for divorce, Thesis, Naval Postgraduate School, (California, 2008) p.51 .

(35)Alfred B. Prados, Saudi Arabia: Current Issues and U. S. Relations, Foreign Affairs, Congressional Research Service, The Library of Congress, (Washington, 2002). 10 .

(٣٦) ايكل غوردن و برنارد ترينور، كوبرا٢: التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله، ط١، ترجمة: أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ص ٦٥٠–٦٥١.

(٣٧) خميس، المصدر السابق، ص ٨٢.

(38) Prados, Op. Cit., p. 10 .

(٣٩) جاسم محمد هايس، " العلاقات العراقية– السعودية دراسة مستقبلية "، في: العلاقات العراقية– الخليجية تفعيل المشتركات لمستقبل أفضل، وقائع المؤتمر العلمي السابع لمركز دراسات الخليج العربي ١٣–١٤ نيسان ٢٠١٠ جامعة البصرة، ٢٠١١، ص ص ٣١٤–٣١٥.

(٤٠) خميس، المصدر السابق، ص٨٣.

(٤١) ميثاق مناحي العيساوي،" الانفتاح السياسي السعودي تجاه العراق: هل هو ادراك متأخر للقوة الناعمة ام ضرورة سياسية للبلدين"، مقال متاح على موقع مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٦ اذار ٢٠١٨: kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2018/03/26/1

(٤٢) السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠١٤، المصدر السابق، ص٢٨.

(43)Umer Karim, " Will Iraq Realign Toward Saudi Arabia in 2018", IndraStra Global, No,(1), (SSOAR), 2018, p.1: https://nbn-resolving.org/ urn:nbn:de:0168-ssoar-55590-9

(٤٤) محمد عبد الرحمن يونس وآخرون، العراق ودول الخليج العربي دراسة في واقع ومستقبل دول الخليج العربية، سلسلة شؤون اقليمية رقم(٣٣)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص ٢٢.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ص ٢٢–٢٣.

(٤٦) جلود، أهمية تطوير، ص٥.

(٤٧) علي بشار اغوان،" السياسة الخارجية العراقية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة العلاقات العراقية– السعودية حتى عام ٢٠١٤ وافاقها المستقبلية "، مجلة(Bölgesel Araştırmalar Dergis)، السنة(١)، العدد(١)، مايس (تركيا، ٢٠١٧)، ص٥١.

(٤٨) خميس، المصدر السابق، ص٨٥.

(49)Renad Mansour, " Saudi Arabia's New Approach in Iraq", center for Strategic and International Studies(CSIS), Analysis Paper, November2018, p.3

(٥٠) واثق محمد براك، " الدعوة العراقية لانشاء تجمع اقليمي خيار استراتيجي ام مبادرة سياسية"، نشرة الراصد الاقليمي، العدد(٢٤)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، كانون الثاني ٢٠٠٩، ص ص٢–٣.

(٥١) السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠١٤، المصدر السابق، ص ١٣٩–١٤١.

(٥٢) أحمد، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٥٣) اجوان، المصدر السابق، ص ٥٢.

(54)Mansour, op. , cit., p. 4

(٥٥) جلود، السياسة الخارجية السعودية، المصدر السابق.

(56)Mansour, op. , cit., p. 4

(57)Ibid, p3.

(58)Christopher M. Blanchard, Saudi Arabia: Background and U.S. Relations, CRS Report for Congress, Congressional Research ServiceThe Library of Congress,(Washgnton,2016),p. 26.

(٥٩) مع تولي الملك سلمان بن عبد العزيز للحكم، تم تعيين سفير في العراق هو(ثامر السبهان)، بعد نحو (٢٥) سنة من غلق السفارة السعودية في بغداد، وبعد أداء السبهان الذي لم يكن حصيفاً في بعض الأحيان، تم استبداله بقائم بالأعمال هو(عبد العزيز الشمري).

(٦٠) جلود، السياسة الخارجية السعودية، المصدر السابق.

(61)Ben Kesling, "Iraq Asks Saudi Arabia to Recall Ambassador Who Criticized Shiite Militias," Wall Street Journal, August 29, 2016 ; Kathleen Hennessey, Lolita C. Baldor and Adam Schreck, "Obama pushes Saudis, Gulf allies to step up Iraq aid," Associated Press, April 20, 2016.

(62)Mansour, op. , cit., p. 5

(٦٣) السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، المصدر السابق، ص ٢٩.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(65)"Saudi Arabia's use of soft power in Iraq is making Iran nervous", The Economist, 8 Mar. 2018:
https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2018/03/08

(66)Mansour, op. , cit., p. 5.

المصادر :

- **المطبوعات الحكومية:**

١- المادة الاولى للنظام الاساسي للحكم في المملكة العربية السعودية

٢- المادة الخامسة والعشرون من النظام الاساسي للحكم في المملكة العربية السعودية

٣- المادة الحادية والثمانون من النظام الاساسي للحكم في المملكة العربية السعودية.

- **الرسائل والاطاريح:**

١- عادل محمد حسين العليان، العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة، ١٩٨٠-٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١١.

٢- علي عبدالحسين عبدالله، امن الخليج في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية ١٩٦٨-١٩٩١، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص ٨١.

٣- ميثاق خيرالله جلود، الولايات المتحدة الامريكية ودول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠-٢٠٠٣ : دراسة في العلاقات العسكرية والاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠١٧.

- **الكتب العربية والمعربة:**

١- ايكل غوردن و برنارد ترينور، كوبرا٢: التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله، ط١، ترجمة: أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم، (بيروت، ٢٠٠٧).

٢- جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٠ ، ط١، دار الساقي، (بيروت،٢٠٠٣).

٣- خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ط٥، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٨٨).

٤- سيمور هيرش، القيادة الأمريكية العمياء الطريق من ١١ أيلول إلى سجن أبو غريب، ط١، ترجمة: الدار العربية للعلوم، (بيروت، ٢٠٠٥).

٥- صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية_ السعودية ١٩٢٠- ١٩٣١ دراسة في العلاقات السياسية، (بغداد،١٩٧٦).

٦- ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٦).

٧- عزة النص، الوطن العربي الاتجاه السياسي والملامح الاقتصادية، دار اليقظة للطباعة العربية والتأليف والترجمة والنشر،(دمشق ،١٩٥٩).

٨- غانم علوان الجميلي، السياسة الخارجية، ط ١، وزارة الخارجية العراقية، مطبعة كركي، (بيروت، ٢٠١٣).

فؤاد حمزة، قلب الجزيرة العربية، المكتبة الثقافية الدينية، (القاهرة، ١٩٣٣).

٩- مجموعة من المؤلفين، السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠١٤، تحرير: سعد عبيد السعيدي، المصطفى بو جعطوط، محمد كريم جبار الخاقاني، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (برلين، ٢٠١٨).

١٠- محمد عبد الرحمن يونس وآخرون، العراق ودول الخليج العربي دراسة في واقع ومستقبل دول الخليج العربية، سلسلة شؤون اقليمية رقم(٣٣)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٠.

١١- نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩٦).

١٢- نصوص وثائقية مختارة عشية الاحتلال آذار- نيسان ٢٠٠٣، إعداد وتقديم: غانم محمد الحفو، ط١، سلسلة شؤون اقليمية رقم (٤٢)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٢.

- **البحوث والمقالات العربية**

١- جاسم محمد هايس، " العلاقات العراقية- السعودية دراسة مستقبلية "، في: العلاقات العراقية- الخليجية تفعيل المشتركات لمستقبل أفضل، وقائع المؤتمر العلمي السابع لمركز دراسات الخليج العربي ١٣-١٤ نيسان ٢٠١٠ جامعة البصرة، ٢٠١١.

٢- خلود محمد خميس،" السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ "، مجلة دراسات دولية، العدد(٤٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠ .

٣- سعدون حمادي، " السعودية وانظمة الخليج استخدمت النفط كسلاح ضد العرب ولصالح اعدائهم"، صحيفة الجمهورية(بغداد)، العدد(٨١٩٨)، ٢٠ ايار ١٩٩٢.

٤- علي بشار اغوان،" السياسة الخارجية العراقية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة العلاقات العراقية- السعودية حتى عام ٢٠١٤ وافاقها المستقبلية "، مجلة(Bölgesel Araştırmalar Dergis)، السنة(١)، العدد(١)، مايس (تركيا، ٢٠١٧).

٥- قحطان عدنان أحمد، " العلاقات العراقية – السعودية بعد العام ٢٠٠٣ وملامحها المستقبلية "، مجلة دراسات دولية، العدد(٣٨)، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٦- كوثر عباس الربيعي، " سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص"، مجلة دراسات دولية، العدد(٤٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

٧- ميثاق خيرالله جلود،" أهمية تطوير العلاقات العراقية_ السعودية في المجال السياسي"، تشرة متابعات اقليمية، السنة(٦)، العدد(٦)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، حزيران ٢٠٠٩.

٨- ميثاق خيرالله جلود،" السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق : مرحلة انفتاح جادة"، وكالة الحدث (لندن)، ٢١ حزيران ٢٠١٩:

http://www.alhadathcenter.net/views/41445-2019-06-21-20-15-47

٩– ميثاق خيرالله جلود، " مستقبل العلاقات السياسية العراقية– الخليجية "، نشرة تحليلات استراتيجية، السنة(٣)، المجلد(٣)، العدد(٤٤)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، حزيران ٢٠٠٩.

١٠– ميثاق مناحي العيساوي،" الانفتاح السياسي السعودي تجاه العراق:هل هو ادراك متاخر للقوة الناعمة ام ضرورة سياسية للبلدين"، مقال متاح على موقع مركز الدرسات الستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٦ اذار ٢٠١٨: kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2018/03/26/1

١١– واثق محمد براك، " الدعوة العراقية لانشاء تجمع اقليمي خيار استراتيجي ام مبادرة سياسية"، نشرة الراصد الاقليمي، العدد(٢٤)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، كانون الثاني ٢٠٠٩.

– **الكتب الانكليزية:**

1- Alfred B. Prados, Saudi Arabia: Current Issues and U. S. Relations, Foreign Affairs, Congressional Research Service, The Library of Congress, (Washington, 2002).
2- Edward Sylvester, The U.S.-Saudi partnership is this marriage headed for divorce, Thesis, Naval Postgraduate School, (California, 2008)
3- Christopher M. Blanchard, Saudi Arabia: Background and U.S. Relations, CRS Report for Congress, Congressional Research ServiceThe Library of Congress,(Washgnton,2016).

– **البحوث والمقالات الانكليزية:**

1- Ben Kesling, “Iraq Asks Saudi Arabia to Recall Ambassador Who Criticized Shiite Militias,” Wall Street Journal, August 29, 2016
2- Hussein Ibish, " The Power of positive Diplomacy: Saudi outreach in Iraq since ", Arab Gulf States Institute in Washington, institute in Washington, 19 April 2014
3- James A Russel, "Searching For A Post Saddam Regional Security Architecture", Middle East Review of International Affairs, VOL.(7), NO.(1), March 2003.
4- Kathleen Hennessey, Lolita C. Baldor and Adam Schreck, “Obama pushes Saudis, Gulf allies to step up Iraq aid,” Associated Press, April 20, 2016
5- Renad Mansour, " Saudi Arabia's New Approach in Iraq", center for Strategic and International Studies(CSIS), Analysis Paper, November2018.
6- Saudi Arabia’s use of soft power in Iraq is making Iran nervous", The Economist, 8 Mar. 2018: https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2018/03/08
7- Umer Karim, " Will Iraq Realign Toward Saudi Arabia in 2018", IndraStra Global, No,(1), (SSOAR), 2018: https://nbn-resolving.org/ urn:nbn:de:0168-ssoar-55590-9

– **المواقع الالكترونية:**

بتاريخ ٣٠ ايلول ٢٠١٩BBC موقع https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49873173.